



Journal of Anbar University for Law and Political Sciences



P. ISSN: 2706-5804

E.ISSN: 2075-2024

Volume 16- Issue 3- September- 2026

المجلد ١٦ - العدد ٣ - ايلول - ٢٠٢٦

Public Policies in the Face of Economic and Technological Changes

¹ Dr. Salma Abdul Rahim Abdul Hassan Al-Shammari

¹ College of Law: Sumer University

Abstract:

This study examines the role of public policies in addressing the rapid economic and technological transformations characterizing the contemporary world, particularly in light of the digital revolution, artificial intelligence, and the shift toward a knowledge-based economy. It aims to analyze the extent to which governments are able to adapt to these changes through flexible and proactive policies that promote sustainable economic growth, enhance competitiveness, and maintain social cohesion.

The research adopts a descriptive-analytical approach, policy analysis methodology, as well as comparative and foresight methods. It explores the theoretical framework of public policies, analyzes the impact of economic and technological changes on state functions, reviews key international experiences, and highlights the challenges faced by developing countries. Furthermore, the study proposes a policy framework designed to enhance governmental readiness for future transformations.

The findings reveal that economic and technological changes have reshaped the role of the state, shifting it from a traditional interventionist role toward that of a regulator, facilitator, and catalyst for innovation. The study also demonstrates that the effectiveness of public policies depends largely on their capacity to integrate technology, invest in human capital, and strengthen institutional and legislative frameworks. Conversely, developing countries face significant structural challenges, including the digital divide, weak education and innovation systems, and limited financial and human resources.

The study concludes with a set of recommendations, most notably the need to adopt a comprehensive national digital transformation strategy, strengthen public-private partnerships, and reform education and training systems, in order to transform technological challenges into sustainable development opportunities.

1: Email:

zaxscd23100@yahoo.com

2: Email:

DOI

<https://doi.org/10.37651/aujpls.2026.169214.1734>

Submitted: 15/1/2026

Accepted: 10/2/2026

Published: 1/09/2026

Keywords:

Public Policy
Digital Transformation
Economic Change
Technology
Innovation
Developing Countries.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



السياسات العامة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية

م. د سلمى عبد الرحيم عبد الحسن الشمري

^١ كلية القانون :جامعة سومرالملخص:

يتناول هذا البحث تحليل الدور الذي تلعبه السياسات العامة في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية سريعة الوتيرة التي يشهدها العالم المعاصر، مع التركيز على تأثيرات الثورة الرقمية، وتطور الذكاء الاصطناعي، وانتقال الاقتصاد العالمي تدريجياً نحو اقتصاد المعرفة. ويهدف البحث إلى دراسة قدرة الحكومات على استيعاب هذه التحولات من خلال اعتماد سياسات تتمتع بالمرونة والاستباقية، بما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، تدعيم التنافسية، وضمان التماسك الاجتماعي. تم تطبيق منهجيات متعددة في هذه الدراسة، منها المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل السياسات، بالإضافة إلى المنهج المقارن والاستشراقي. وارتكز البحث على تقييم الإطار النظري للسياسات العامة لتحليل انعكاسات التحولات الاقتصادية والتكنولوجية على أدوار الدولة الرئيسية، مع مراجعة عدد من التجارب الدولية الناجحة. علاوةً على ذلك، ركّز البحث بشكل خاص على التحديات التي تواجه الدول النامية في سياق هذه التحولات، وطرح إطار سياساتي مُقترح يمكن أن يساهم في تعزيز استعداد الحكومات لمجابهة المستقبل. توصلت الدراسة إلى أن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية قد ساهمت في إعادة تشكيل أدوار الدولة؛ حيث أصبحت الدولة تميل إلى أدوار تتمثل في التنظيم، التشجيع، والتوجيه بدلاً من دور التدخل التقليدي. كما أظهرت النتائج أن فعالية السياسات العامة تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها في دمج التكنولوجيا الحديثة، الاستثمار في تطوير رأس المال البشري، وتعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية القائمة. ومع ذلك، فإن الدول النامية تظل محدودة القدرة على تحقيق هذه الأهداف نتيجة المعوقات الهيكلية المرتبطة بالفجوة الرقمية وضعف منظومات التعليم والابتكار، بالإضافة إلى محدودية الموارد المتاحة. خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات الاستراتيجية، كان من أبرزها أهمية وضع رؤية شاملة للتحول الرقمي، تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص لتسهيل الابتكار وتوسيع القاعدة التكنولوجية، تطوير منظومات التعليم والتدريب بما

يتواءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، وتحويل التحديات التكنولوجية إلى فرص تنمية تسهم في استدامة النمو وتعزيز دور الحكومات في استشراف المستقبل.

الكلمات المفتاحية:

السياسات العامة، التحول الرقمي، التغيرات الاقتصادية، التكنولوجيا، الابتكار، الدول النامية.

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تغيرات اقتصادية وتقنية سريعة أفرزت تحولات جذرية طالت أساليب الإنتاج وأسواق العمل وآليات توفير الخدمات العامة، كما أعادت تشكيل دور الدولة ومهامها التقليدية. وقد نتج عن التطور التقني، ولا سيما الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتحول المعرفي، تحديات وفرصاً جديدة تتطلب من الحكومات تطوير سياسات إدارية أكثر مرونة وابتكاراً. وفي ظل هذه التحولات، أصبحت قدرة السياسات الإدارية على التكيف والتوجيه والتحكم عاملاً جوهرياً في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وضمان التماسك الاجتماعي، وتحقيق الاستخدام الأمثل للتقنية. وبالتالي تبرز الحاجة إلى تقييم معمق للآليات التي يمكن أن تعتمد عليها السياسات العامة لمواكبة هذه التغيرات بطريقة تسهم في بناء اقتصاد تنافسي ومجتمع أكثر استعداداً للمستقبل.

أولاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١. إظهار دور السياسات العامة كأداة محورية لإدارة التحول الاقتصادي والتقني وتهيئة المناخ المناسب للتحول الرقمي.
٢. معالجة الصعوبات التي تواجه الحكومات في التعامل مع المستجدات التقنية السريعة وتأثيراتها على سوق العمل، والاقتصاد، والحوكمة.
٣. تقديم رؤية علمية لصنّاع القرار حول كيفية صياغة سياسات مرنة وقادرة على التجاوب مع التحولات المستقبلية.
٤. تسليط الضوء على المباشرة الموجودة في الدول النامية بين وتيرة التطور التقني وببطء الاستجابة الحكومية.
٥. رفع مستوى الإدراك لأهمية السياسات المبادرة في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والتقنيات المستجدة.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١. تقييم طبيعة التغيرات الاقتصادية والتقنية الحديثة وتأثيرها على وظائف الدولة.
٢. بحث دور الاستراتيجيات العامة في تدبير هذه التحولات وإنجاز النمو المتواصل.
٣. إلقاء نظرة على أهم الممارسات العالمية الناجحة في كيفية التعامل مع المستجدات التقنية.
٤. بيان العقبات التي تعيق فعالية الخطط الحكومية في البلدان النامية لمجاراة التطورات.
٥. تقديم تصور إداري استراتيجي شامل يدعم السلطات في رسم توجهات مؤثرة في ظل التحولات القادمة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الجوهرى التالي:

إلى أي حد استطاعت الإجراءات الحكومية التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وما مدى استعدادها لتوجيه هذه التطورات لخدمة الرخاء الاقتصادي والاجتماعي؟

ويتفرع منها التساؤلات التالية:

- ما أبرز التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الراهنة؟
- كيف أُلقت بظلالها على مهام الدولة وأسس الأولويات الإجرائية؟
- ما العقبات التي تصادف الجهات الحكومية في صياغة سياسات موازية للتغيرات؟
- ما النماذج العالمية التي يمكن الاستفادة منها؟
- كيف يُمكن رفع كفاءة الإجراءات للتصدي للتحولات القادمة؟

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية الآتية:

كلما كانت الإجراءات الحكومية أكثر ليونة وسبقاً وقدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والتقنية، كانت أجدى في بلوغ التنمية المتكاملة وتخفيف التبعات السلبية للمستجدات القادمة.

ويمكن تقسيمها إلى فرضيات فرعية:

- ١ - نجاعة السياسة العامة ترتبط بمدى مقدرتها على استيعاب التقنية المستحدثة.
- ٢ - الدول التي تتبنى ترتيبات سباقية تحقق نسباً أعلى من الرخاء والإبداع.
- ٣ - هشاشة الهيكلية التنظيمية تعرقل قدرة الدول الصاعدة على ملاحقة التغيير التقني.

خامساً: منهجية الدراسة**تعتمد الدراسة على المناهج الآتية:**

١. المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل طبيعة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.
٢. منهج تحليل السياسات: لبحث قدرة السياسات العامة على مواجهة التحديات.
٣. المنهج المقارن: لاستعراض التجارب الدولية الناجحة في التعامل مع التحولات التكنولوجية.
٤. المنهج الاستشرافي: لاستشراف مستقبل السياسات العامة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

سادساً: هيكلية الدراسة

- المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات العامة والتغيرات الحديثة.
- المطلب الأول: مفهوم السياسات العامة وطبيعتها وأدوارها الحديثة.
- المطلب الثاني: أنواع السياسات ودورها في إدارة التحولات الكبرى.
- المطلب الثالث: العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والتطور التكنولوجي وصنع السياسة العامة.
- المبحث الثاني: التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها على وظائف الدولة
- المطلب الأول: التحولات الاقتصادية العالمية في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي.
- المطلب الثاني: التطورات التكنولوجية وتأثيرها على البنية الإنتاجية وسوق العمل.
- المطلب الثالث: انعكاسات التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية على مهام الدولة والسياسات العامة.

المبحث الثالث: استجابة السياسات العامة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية

- المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الداعمة للتحول الرقمي والابتكار.
- المطلب الثاني: السياسات التكنولوجية وسياسات الابتكار والمعرفة.
- المطلب الثالث: السياسات الاجتماعية والتعليمية والعمل في ظل التحولات الجديدة.

المبحث الرابع: التجارب الدولية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية

المطلب الأول: التجربة الأمريكية في السياسات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة.

المطلب الثاني: تجربة الاتحاد الأوروبي في تنظيم التكنولوجيا والتحول الرقمي.

المطلب الثالث: التجارب الآسيوية (الصين، كوريا الجنوبية) في التكيف مع التحولات التكنولوجية.

المبحث الخامس: التحديات التي تواجه الدول النامية في صياغة سياسات فعّالة

المطلب الأول: فجوة التكنولوجيا وضعف البنى المؤسسية واللوجستية.

المطلب الثاني: محدودية الموارد البشرية والمالية في دعم التحول التكنولوجي.

المطلب الثالث: ضعف منظومات التعليم والابتكار وتأثيرها على فعالية السياسات.

المبحث السادس: إطار سياساتي مقترح لمواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية

المطلب الأول: مبادئ بناء سياسات عامة مرنة واستباقية.

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز جاهزية الحكومات للتحولات المستقبلية.

المطلب الثالث: توصيات استراتيجية لرفع فعالية السياسات العامة في العصر الرقمي.

I. المبحث الأول**الإطار النظري للسياسات العامة والتغيرات الحديثة****I.أ. المطلب الأول****مفهوم السياسات العامة وطبيعتها وأدوارها الحديثة**

تعرف السياسات العامة على أنها مجموعة من القرارات والخطط والمبادرات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف استراتيجية وتعزيز التنسيق بين الأفراد والمجموعات المختلفة داخل المجتمع. ويشير الباحثون إلى أنها تمثل أداة أساسية للتدخل الحكومي، تهدف إلى

مواجهة القضايا والتحديات التي تخص المصلحة العامة، وتعزيز مسارات التنمية والازدهار^(١).

تشير الدراسات الحديثة إلى أن الشأن العام يُشكّل نتيجة للتفاعل بين تطلعات المجتمع والقرارات الصادرة عن الجهات الحاكمة. فهو عملية تفاعلية تبدأ بمُدخلات تتمثل في المطالب والدعم المجتمعي، وتنتهي بمُخرجات تشمل القرارات والخطط التي يتم تبنيها^(٢).

مع تقدم الثورة الرقمية، توسعت مسؤوليات السياسات العامة لتشمل توجيه الابتكار، دعم النمو في الاقتصاد الرقمي، تعزيز ممارسات الشفافية، والتوجه نحو اعتماد نظام الحوكمة الإلكترونية^(٣).

I.ب. المطلب الثاني

أنواع السياسات ودورها في إدارة التحولات الكبرى

مع بزوغ الثورة الرقمية، توسعت مهام السياسات العامة لتشمل توجيه الابتكار، تعزيز الاقتصاد الرقمي، دعم الشفافية، والتوجه نحو الحوكمة الإلكترونية. وتختلف أنواع السياسات العامة تبعاً لوظائف الدولة وأهدافها، ومن بين أبرزها: السياسات التنظيمية التي تُعنى بإطار ضبط تصرفات الأفراد والمؤسسات، السياسات التوزيعية التي تركز على إعادة توزيع الموارد بطريقة عادلة، والسياسات التنموية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الابتكار في مختلف القطاعات^(٤).

في عصر التحول التقني، أصبحت السياسات التنظيمية جزءاً أساسياً لضبط أسواق التكنولوجيا، حماية البيانات، وتنظيم عمليات الشركات الرقمية. في المقابل، تركز السياسات التنموية على تعزيز الإبداع ودعم التطور التكنولوجي^(٥).

ظهر أيضاً الاهتمام بالتوجهات الرمزية التي تهدف إلى تعزيز استقرار المجتمع من خلال التركيز على المفاهيم والدلالات الشاملة، لا سيما في فترات التحول الاقتصادي والتكنولوجي^(٦).

(١) بوريش رياض، "السياسات العامة: مدخل نظري"، مجلة العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (٢٠١٩).

(٢) مهند العزاوي، مفهوم وخصائص السياسة العامة، (المركز العربي للبحوث، ٢٠٢٠).

(٣) عبد الحليم حاجي، "تحولات الدولة في ظل الثورة الرقمية"، مجلة البحوث السياسية، (٢٠٢٢).

(٤) فرح ضياء حسين، "تصنيفات السياسات العامة وأدوارها التنموية"، مجلة الإدارة العامة، (٢٠٢١).

(٥) سامي الفقيه، دور السياسات العامة في الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠.

(٦) منى بوشارب، "السياسات الرمزية وأثرها في الاستقرار السياسي"، مجلة دراسات الدولة، (٢٠٢٢).

I. ج. المطلب الثالث

العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والتطور التكنولوجي وصنع السياسة العامة

أصبحت العلاقة بين التحولات الحياتية والتقدم التقني من جهة، وصياغة الاستراتيجية العامة من جهة أخرى، علاقة أساسية تقوم على التأثير المتبادل. فلم تعد الاستراتيجية العامة أداة تقتصر على التعامل مع التغيرات السابقة، بل أصبحت إطاراً توجيهياً مستقبلياً يهدف إلى توجيه مسار التغيير الاقتصادي والتقني بما يحقق الأهداف التنموية ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

أولاً: التحولات الاقتصادية البنيوية ودورها في إعادة تشكيل السياسة العامة

شهد القطاع الصناعي العالمي تحولات هيكلية عميقة تمثلت في الانتقال التدريجي من هيمنة الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى بروز الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة، مما أثر بشكل مباشر على طبيعة التوجهات العامة وأنشطتها. في هذا السياق، أشار عبد الحسين شعبان إلى أن المعرفة والتكنولوجيا أصبحتا تمثلان الركيزة المحورية لازدهار الاقتصاد المعاصر. وقد دفع هذا التطور الحكومات إلى إعادة ترتيب أولوياتها وتركيز جهودها على تعزيز برامج التعليم، والبحث العلمي، والإبداع، بدلاً من الاعتماد على السياسات التقليدية التي تركز على إدارة الموارد المادية فقط^(١).

أثرت التغيرات في الاقتصاد والتكنولوجيا بشكل مباشر على وضع المبادئ العامة. هذا الأمر جعل الحكومات تسعى لتطوير طرق جديدة في اتخاذ القرارات تعتمد على البيانات الضخمة، والإدارة الرقمية، والذكاء الاصطناعي^(٢). من وجهة نظر المنظور النظري، ترى المدرسة النسقية أن السياسات العامة تمثل نظاماً يحتوي على مدخلات (طلبات)، ومخرجات (قرارات)، وتغذية راجعة، مما يدل على أن التقدم التكنولوجي يعيد تشكيل جميع مراحل العملية السياسية^(٣). أسهمت الثورة الرقمية أيضاً في تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار من خلال الشبكات الإلكترونية، مما ساهم في زيادة مستوى الشفافية. ومع ذلك، جاءت هذه التطورات مصحوبة بتحديات تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني وحماية الخصوصية^(٤).

(١) شعبان، عبد الحسين، *اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية*، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٤٥.

(٢) عمر بن مسعود، "الحكومة الرقمية والتحولات في صنع السياسات"، *مجلة تكنولوجيا الحكومة*، (٢٠٢٣).

(٣) عبد الكريم الفهداوي، *النظام السياسي وتحليل السياسات العامة*، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٨).

(٤) عبد الفهداوي، *النظام السياسي وتحليل السياسات العامة*، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٨).

ثانياً: التطور التكنولوجي وتأثيره على مراحل صنع السياسة العامة

أسهم التطور التقني في إحداث تحول جذري في مراحل صياغة الاستراتيجيات العامة، سواء من ناحية الأدوات المستخدمة أو من زاوية الأطراف المشاركة في العملية. يشير علي الدين هلال إلى أن التوجهات الحديثة باتت تعتمد بصورة متزايدة على نظم المعرفة والإحصائيات والتحليل الكمي، مما مكن صانعي القرار من الانتقال من اعتماد القرارات القائمة على التخمين إلى تبني سياسات مدعومة بالأدلة والبراهين.^(١)

ترتب على هذا التحول تحقيق العديد من النتائج المهمة، منها: تعزيز القدرة على تشخيص التحديات الاقتصادية والاجتماعية بوضوح أكبر، توسيع الخيارات المتاحة لصنع السياسات وتطبيقها، زيادة كفاءة التنفيذ من خلال الاستفادة من الأنظمة الرقمية الحديثة، وتطوير آليات التقييم والمساءلة بما يسهم في تحسين الأداء العام.

ثالثاً: المنظور التنظيمي ودور التكنولوجيا في إعادة حيوية السياسة العامة

وفقاً للمدرسة النسقية، تعد السياسة العمومية نظاماً مفتوحاً يتأثر بشكل مباشر بالبيئة الاقتصادية والتكنولوجية المحيطة. ويرى عبد القادر عبد الله أن الثورة الرقمية أحدثت تحولاً جذرياً في طبيعة المدخلات ضمن العملية السياسية، حيث أصبحت الاحتياجات المجتمعية أكثر تنظيماً واستعجالاً نتيجة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. كما أنها أعادت تشكيل المخرجات، حيث بات يتوقع منها أن تتمتع بدرجة أكبر من الوضوح والكفاءة^(٢).

رابعاً: التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وإعادة تعريف دور الدولة

ساهمت التحولات الاقتصادية والتقنية في إعادة تشكيل دور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فقد بين أحمد البدري أن الحكومات الحديثة لم تعد تلعب دور الشريك الاقتصادي الفعال كما كان الحال في الماضي، بل تحولت إلى دور المنظم والموجه والمحرك للإلهام. وتعتمد في ذلك على السياسات التنظيمية والتشريعية التي تهدف إلى توجيه المنصات الرقمية والتحكم في أنشطة المؤسسات التقنية^(٣).

خامساً: التكنولوجيا، المشاركة المجتمعية، وصنع القرار العام

أدى التقدم التكنولوجي إلى تعزيز مستوى المشاركة المجتمعية في تشكيل السياسات العامة من خلال أدوات رقمية، ومشاورات افتراضية، واستطلاعات رأي عبر الإنترنت.

(١) هلال، علي الدين، السياسات العامة: دراسة تحليلية، (مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص ٩٢.

(٢) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٤١.

(٣) البدري، أحمد، الدولة والتنمية في عصر العولمة، (الأردن: دار وائل، ٢٠١٦)، ص ١١٨٠.

ويعتقد محمد حمادي أن هذا التفاعل الرقمي أسهم في تحسين جودة القرارات العامة، لكنه في المقابل أوجد تحديات تتعلق بتمثيل المصالح المختلفة، وانتشار المعلومات المغلوطة، وضعف الوعي الرقمي لدى بعض الفئات.^(١)

سادساً: الإشكالات البنيوية في الدول النامية

في البلدان النامية، تتسم العلاقة بين التحولات الاقتصادية والتقنية وصياغة السياسات العامة بالتعقيد، وذلك نتيجة للتباينات في قوة البنى المؤسسية وضعف الموارد البشرية. ويرى عبد الله بو عوين أن الفجوة الرقمية تؤدي إلى عدم التكافؤ في تبني السياسات العامة، حيث تستفيد مجموعات محدودة من مزايا التحول التقني، في حين تتعرض شرائح أخرى للتأثير السلبي بسبب غياب استراتيجيات استباقية فعالة وملائمة^(٢).

II. المبحث الثاني

التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها على وظائف الدولة

أدت التحولات الاقتصادية والتقنية المتسارعة على مدار العقود الأخيرة إلى ظهور واقع جديد أعاد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي، وطرح تحديات غير مسبقة أمام أدوار الدولة ووظائفها التقليدية. وقد تسبب الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والإبداع في إحداث تغييرات جذرية في طرق الإنتاج والعمل، مما دفع السلطات العامة إلى إعادة النظر في آليات التدخل الحكومي وصياغة استراتيجيات تتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي.

II.أ. المطلب الأول

التحولات الاقتصادية العالمية في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي

شهد الاقتصاد العالمي تحولاً هيكلياً ملحوظاً، يتمثل في الانتقال من النموذج التقليدي للاقتصاد الصناعي إلى منظومة الاقتصاد الرقمي التي تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي. أصبحت البيانات والمعرفة العناصر الأساسية التي تشكل قاعدة التطور الاقتصادي، ما أحدث تغييرات جوهرية في طبيعة المنافسة بين الدول. فلم يعد التفوق

(١) حمادي، محمد، صنع القرار العام في عصر التكنولوجيا، (المغرب: دار الكتاب الحديث، ٢٠٢٠)، ص ١٥٨.

(٢) بو عوين، عبد الله، السياسات العامة والتنمية المستدامة، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ١٠١.

النسبي مرتبطاً بشكل حصري بامتلاك الموارد الطبيعية، بل بات يعتمد بشكل أكبر على القدرة على الإبداع واستيعاب التكنولوجيا وتوظيفها بفعالية^(١)

أسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة العمليات الاقتصادية ورفع مستوى الإنتاجية من خلال الأتمتة والتحليل الذكي للبيانات، مما أدى إلى تسارع التطور في بعض القطاعات . ومع ذلك، واجهت مجالات أخرى انكماشاً نتيجة ضعف قدرتها على التكيف مع التحولات التقنية. الأمر الذي فرض على الحكومة تبني سياسات مستحدثة لإدارة هذا التحول بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي^(٢).

أسهمت الرقمنة في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، مما جعل الأنشطة الاقتصادية أكثر ترابطاً وتداخلاً عبر الحدود. وقد أدى ذلك إلى تقليص قدرة الدول على التحكم الفردي باقتصاداتها الوطنية، مما زاد من أهمية تبني سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات العالمية^(٣).

II.ب. المطلب الثاني

التطورات التكنولوجية وتأثيرها على البنية الإنتاجية وسوق العمل

أدت التطورات التقنية، خاصة في مجالات الأتمتة والذكاء الاصطناعي، إلى تغييرات جوهرية في بنية الإنتاج. أصبح الاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا والمعرفة كبعد رئيسي لل رأسمال، فيما تراجعت أهمية العمل اليدوي التقليدي. ونتيجة لذلك، ارتفعت الإنتاجية بشكل ملحوظ، لكن في المقابل برزت تحديات تتعلق بتهميش بعض الفئات داخل سوق العمل^(٤).

ساهم التحول الرقمي في ظهور أنماط جديدة من العمل، مثل العمل عن بُعد والوظائف عبر المنصات الرقمية، مما أعاد إلى الواجهة مسألة الاستقرار المهني وضمان الدعم الاجتماعي. وبرزت الحاجة إلى أن تسعى السياسات العامة لتحقيق توازن بين مرونة سوق العمل والحفاظ على الحقوق الأساسية للعاملين^(٥).

(١) رضوان أبو شعيشع، *الاقتصاد الرقمي*، (منشورات إلكترونية، ٢٠١٨)، ص ٢٧.

(٢) موسى، هزله، *مقاربات النمو الاقتصادي في عصر الاقتصاد النكي*، (دار هزله موسى للنشر، ٢٠٢٠)، ص ٥٨.

(٣) البدر، أحمد، *الدولة والتنمية في عصر العولمة*، (الأردن: دار وائل، ٢٠١٦)، ص ١٠٣.

(٤) كشك، حنان محمد عاطف، "التحول الرقمي وتغير متطلبات سوق العمل"، *مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية*، (٢٠٢٣): ص ٢٠١.

(٥) رضوان أبو شعيشع، *الاقتصاد الرقمي*، ٢٠١٨، ص ١١٢.

أسهمت هذه التحولات في ظهور فجوة ملحوظة في الكفاءة بين القوى العاملة المتمرسّة في المهارات الرقمية وتلك التي تفتقر إلى القدرات التقنية، مما يفرض على الدولة ضرورة وضع استراتيجيات تعليمية وبرامج تأهيلية قادرة على تجديد الكوادر البشرية ومواءمتها مع متطلبات الاقتصاد الحديث^(١).

II. ج. المطلب الثالث

انعكاسات التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية على مهام الدولة والسياسات العامة

أدت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية إلى إعادة تشكيل أدوار الدولة، فتغيرت من كونها المنظم المباشر للأنشطة الاقتصادية إلى أداء دور المُشَرِّع، والمحفز، والموجه . أصبحت السياسات العامة أداة أساسية لتنظيم المجالات الرقمية، وتعزيز الابتكار، وضمان التنافسية، وتأمين استخدام التقنية بشكل آمن^(٢).

فرض التحول الرقمي على الدولة ضرورة تطوير طرق تقديم الخدمات العامة، عبر تبني الإدارة الإلكترونية وتطبيق الحوكمة الرقمية، سعياً لتحسين جودة الخدمات، وخفض التكاليف، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد. وبهذا أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً في بنية العمل الحكومي، مما يتجاوز دورها كأداة مساعدة فقط^(٣).

على المستوى المجتمعي، أسفرت التطورات التقنية عن ظهور تحديات جديدة تتعلق بالرعاية الاجتماعية، خاصة مع تصاعد البطالة الناجمة عن التقدم التكنولوجي وازدياد انتشار أنماط العمل غير المستقرة. وهذا الأمر يستدعي من الدولة تبني سياسات اجتماعية مرنة وقابلة للتكيف مع التحولات السريعة التي يشهدها سوق العمل^(٤).

كما أثرت هذه التطورات بشكل مباشر على عملية صياغة السياسات العامة، حيث أصبح استخدام البيانات الضخمة والتحليل الرقمي عنصراً أساسياً في عملية اتخاذ القرارات . وهذا ما عزز الطابع الاستراتيجي المستقبلي للسياسات، وقلل من الاعتماد على الحلول التقليدية القصيرة المدى^(٥).

- (١) شعبان، عبد الحسين، *اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية*، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٦٦.
- (٢) هلال، علي الدين، *السياسات العامة: دراسة تحليلية*، (مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص ٩٧.
- (٣) عبد الله، عبد القادر، *مدخل إلى علم السياسات العامة*، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٤٢.
- (٤) بوعوين، عبد الله، *السياسات العامة والتنمية المستدامة*، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ٩٩.
- (٥) حمادي، محمد، *صنع القرار العام في عصر التكنولوجيا*، (المغرب: دار الكتاب الحديث، ٢٠٢٠)، ص ١٥٠.

يبين مما سبق أن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية لم تَهْنُ دور الحكومة، بل أعادت تشكيله، بحيث غدت الاستراتيجيات العامة الوسيلة الأساسية لتدبير المستجدات وضمان توجيهاها نحو بلوغ الإزدهار المتواصل والتماسك المجتمعي. وتبقى مقدرة الدولة على التلاؤم الهيكلي والإبداع الاستراتيجي عاملاً محورياً في تحويل المعضلات التقنية إلى إمكانيات نمائية واقعية.

III. المبحث الثالث

استجابة السياسات العامة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية

فرضت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة على الدول ضرورة إعادة تصميم مناهجها العامة بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، والإبداع، والذكاء الاصطناعي. لم تعد هذه المناهج مجرد خيار تقني محايد؛ بل أصبحت أداة استراتيجية أساسية لإدارة عملية التحول وضمان تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية المستدامة^(١).

III.أ. المطلب الأول

السياسات الاقتصادية الداعمة للتحول الرقمي والابتكار

أصبحت التوجهات الاقتصادية في العصر الرقمي تركز بشكل متزايد على تهيئة الظروف الملائمة للتحول الرقمي، من خلال تعزيز البنية التحتية التقنية، وتشجيع الاستثمار في المجالات الرقمية، وتعزيز روح المبادرة الفردية والابتكار. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة توجيه السياسات الاقتصادية بعيداً عن التركيز التقليدي على القطاعات الاقتصادية التقليدية نحو دعم نموذج اقتصادي قائم على المعرفة والتكنولوجيا^(٢).

بالإضافة إلى ذلك، وضعت العديد من الدول استراتيجيات مالية ونقدية محفزة لدعم الانتقال الرقمي. تمثلت هذه الجهود في تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التقنية، ودعم المبادرات الابتكارية، وتوفير الموارد اللازمة للبحث والتطوير. تهدف هذه السياسات إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في ظل التنافس الدولي المتزايد^(٣).

أن التدابير الاقتصادية الداعمة للتحول الرقمي لا تقتصر فقط على تعزيز النمو، بل تشمل أيضاً إدارة المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، مثل هيمنة الشركات على الفضاء

(١) هلال، علي الدين، *السياسات العامة: دراسة تحليلية*، (مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٠١.

(٢) شعبان، عبد الحسين، *اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية*، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٧٢.

(٣) البدر، أحمد، *الدولة والتنمية في عصر العولمة*، (الأردن: دار وائل، ٢٠١٦)، ص ١٢١.

الرقمي، وتكس الثروات، وضمان حماية حقوق المستهلك في عمليات التسوق الإلكتروني^(١).

III. ب. المطلب الثاني

السياسات التكنولوجية وسياسات الابتكار والمعرفة

تشكل التوجهات التقنية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في استجابتها للتطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث تهدف إلى تنظيم وتوجيه استخدام التكنولوجيا نحو تحقيق الابتكار، وضمان تطبيقها بطرق آمنة وفعالة. كما أصبحت هذه التوجهات مكوناً محورياً ضمن الاستراتيجيات الوطنية الموجهة لتحقيق التنمية والتقدم^(٢).

تتضمن إرشادات الإبداع والمعرفة دعم البحث العلمي، وتعزيز التعاون بين المعاهد الأكاديمية وقطاع الأعمال، وبناء أنظمة محلية مبتكرة قادرة على تحويل المعرفة العلمية إلى قيمة اقتصادية. ويرى هازل موسى أن الدول التي تركز على الاستثمار في الابتكار التقني تحقق معدلات أعلى من النمو والاستدامة مقارنة بالدول التي تكتفي بدور المستهلك للتكنولوجيا^(٣).

تفرض الثورة الرقمية على السياسات التقنية ضرورة التركيز على الجوانب القانونية والأخلاقية، بما يشمل حماية البيانات الشخصية، وتعزيز أمن المعلومات، وتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. تُعد هذه السياسات عنصراً محورياً في تعزيز الثقة المجتمعية تجاه عملية التحول الرقمي وضمان ديمومتها واستمراريتها^(٤).

III. ج. المطلب الثالث

السياسات الاجتماعية والتعليمية والعمل في ظل التحولات الجديدة

أدت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية إلى ظهور تحديات مجتمعية معقدة، من أبرزها البطالة التقنية، واتساع الفجوة المهارية، وانحسار الأنماط التقليدية للعمل المستقر. نتيجة لذلك، أصبحت الخطط الاجتماعية مطالبة بالتكيف مع هذه المتغيرات من خلال تطوير

(١) رضوان أبو شعيشع، الاقتصاد الرقمي، (منشورات إلكترونية، ٢٠١٨)، ص ٨٩.

(٢) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٤٦.

(٣) موسى، هزله، مقاربات النمو الاقتصادي في عصر الاقتصاد الذكي، (دار هزله موسى للنشر، ٢٠٢٠)، ص ٦٦.

(٤) بوعوين، عبد الله، السياسات العامة والتنمية المستدامة، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ١٠٨.

شبكات حماية اجتماعية مرنة وفعّالة، قادرة على دعم الفئات الأكثر تضرراً من التحول الرقمي وحماية استقرارها الاقتصادي والاجتماعي^(١).

في عالم التعلّم اليوم، أصبحت المقررات الدراسية التقليدية غير كافية لتلبية متطلبات السوق الإلكتروني المتطور. هذا الواقع فرض ضرورة إعادة هيكلة المسارات التعليمية لتكون أكثر تركيزاً على تعزيز المهارات الرقمية، وتطوير التفكير النقدي، وتشجيع الإبداع. ووفقاً لعبد الحسين شعبان، أصبح التنقيف الركيزة الأساسية لتمكين الأفراد من الانخراط بفعالية في اقتصاد المعرفة^(٢).

فيما يتعلق بسياسات العمل، أدت التحولات الرقمية إلى بروز أساليب عمل جديدة، مثل العمل عن بُعد والعمل من خلال المنصات الإلكترونية. هذا التطور يستدعي إعادة النظر في التشريعات العمالية لضمان حماية حقوق العاملين، وتحقيق التوازن بين مرونة سوق العمل والاستقرار الاجتماعي^(٣).

تتطلب هذه التحولات اعتماد إجراءات فعّالة في سوق العمل، تقوم على التدريب المستمر، وإعادة التأهيل المهني لضمان ملائمة المهارات مع الاحتياجات المتجددة. كما يُعد ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق المستقبلية أمراً ضرورياً، مما يساهم في تحقيق استمرارية التوظيف والحد من مظاهر التهميش الاجتماعي^(٤).

يتبين أن مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية تستدعي اعتماد نهج شامل ومتكامل يستند إلى تفاعل السياسات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتعليمية. تمثل مرونة السياسات وقدرتها على التنبؤ بالمستجدات والتنسيق بين القطاعات المختلفة عنصراً جوهرياً لتحويل التغيرات الرقمية إلى فرص تنمية فاعلة، مع تحقيق توازن مستدام بين الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

(١) حمادي، محمد، صنع القرار العام في عصر التكنولوجيا، (المغرب: دار الكتاب الحديث، ٢٠٢٠)، ص ١٥٤.

(٢) شعبان، عبد الحسين، اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٨١.

(٣) كشك، حنان محمد عاطف، "التحول الرقمي وتغير متطلبات سوق العمل"، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، (٢٠٢٣): ص ٢١٠.

(٤) البدري، أحمد، الدولة والتنمية في عصر العولمة، (الأردن: دار وائل، ٢٠١٦)، ص ١٢٥.

III.المبحث الرابع

التجارب الدولية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية

شهدت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة تنوعاً في استجابات الدول، وذلك تبعاً لاختلاف قدراتها المؤسسية، ومستوياتها التنموية، وتوجهاتها الاستراتيجية. وقد قدمت التجارب الدولية العريقة أمثلة متميزة على توظيف السياسات العامة بهدف التكيف مع التحولات الرقمية، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي^(١).

III.أ.المطلب الأول

التجربة الأمريكية في السياسات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة

تصنّف الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من أبرز الدول الرائدة عالمياً في مجالات التقنية والابتكار، حيث اعتمدت في سياساتها العامة على دعم البحث العلمي، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير بيئة تشريعية مرنة أسهمت بشكل ملحوظ في نشوء شركات تقنية كبرى قادت مسيرة التحول الرقمي على مستوى العالم. كما استند النموذج الأمريكي إلى نهج تعاوني شامل يجمع بين الحكومة، والجامعات، والمراكز البحثية، والقطاع الخاص، لتعزيز التكامل بين الأطراف المختلفة ودفع عجلة الابتكار والتطوير^(٢).

أولت السياسات الاقتصادية الأمريكية اهتماماً كبيراً بتمويل البحث والتطوير، حيث خصصت موارد هائلة لتعزيز الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وعلوم الفضاء. هذا التوجه ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي على الساحة العالمية^(٣).

على الجانب الآخر، اتسمت التجربة الأمريكية بدرجة كبيرة من المرونة التنظيمية في إدارة المؤسسات الرقمية، مع التركيز بشكل أكبر على آليات السوق بدلاً من التدخل القانوني

(١) هلال، علي الدين، *السياسات العامة: دراسة تحليلية*، (مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص ١١٥.

(٢) نادر، سامي، *السياسات التكنولوجية في الولايات المتحدة*، (مصر: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٨)، ص ٤٢.

(٣) البدري، أحمد، *الدولة والتنمية في عصر العولمة*، (الأردن: دار وائل، ٢٠١٦)، ص ١٣١.

المباشر. وقد ساعد هذا النهج في تعزيز سرعة الإبداع، لكنه في الوقت ذاته أثار تحديات متعلقة بالاحتكار الرقمي وحماية البيانات^(١).

III.ب. المطلب الثاني

تجربة الاتحاد الأوروبي في تنظيم التكنولوجيا والتحول الرقمي

برزت مسيرة الاتحاد الأوروبي بنهج تنظيمي متزن يجمع بين تعزيز التحول التقني والحفاظ على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. وقد أقر الاتحاد الأوروبي استراتيجيات رقمية موحدة تهدف إلى إنشاء سوق رقمي متكامل، وتشجيع الابتكار، وضمان التنافس العادل بين الشركات^(٢).

اتسمت مسيرة الاتحاد الأوروبي بنهج تنظيمي متوازن ركز على تحقيق التقدم التقني مع الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. واعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجيات رقمية موحدة تهدف إلى إنشاء سوق رقمي موحد، وتعزيز الابتكار، وضمان تحقيق التنافس العادل بين الشركات^(٣).

على المستوى الاقتصادي، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الابتكار من خلال دعم وتمويل المبادرات البحثية المشتركة، إضافة إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء. وتسهم هذه الجهود في تقليل الفجوة الرقمية داخل الاتحاد وتحقيق نمو متوازن وشامل^(٤).

III.ج. المطلب الثالث

التجارب الآسيوية (الصين، كوريا الجنوبية) في التكيف مع التحولات التكنولوجية

تتميز الممارسات الآسيوية، لا سيما في الصين وكوريا الجنوبية، باعتمادها نهجاً مميزاً للتكيف مع التطورات التقنية، حيث لعبت الحكومات في هذه البلدان دوراً محورياً في

(١) حمادي، محمد، صنع القرار العام في عصر التكنولوجيا، (المغرب: دار الكتاب الحديث، ٢٠٢٠)، ص ١٦٢.

(٢) بوعوين، عبد الله، السياسات العامة والتنمية المستدامة، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ١١٢.

(٣) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٥٠.

(٤) شعبان، عبد الحسين، اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٩٠-٩٢.

التخطيط والإشراف على التحولات التقنية. وفي هذا السياق، تبنت الصين مبادرات وطنية طويلة الأمد تهدف إلى بناء نظام اقتصادي يركز على الإبداع والتكنولوجيا المتقدمة^(١).

أولت الاستراتيجيات الصينية اهتماماً كبيراً لترسيخ التكنولوجيا وتعزيز القدرات المحلية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والصناعات الرقمية، والاتصالات. وقد تحقق ذلك من خلال دعم المؤسسات الوطنية وربط البحث العلمي بأهداف التنمية الوطنية^(٢).

تستند تجربة كوريا الجنوبية إلى استثمارات ضخمة في مجالي التعليم والتكنولوجيا، مدعومة بتأسيس شراكة متينة بين الحكومة والقطاع الخاص. هذه الاستراتيجية مكنتها من التحول من دولة نامية إلى واحدة من الدول الرائدة عالمياً في المجال التكنولوجي. وقد شكلت السياسات الموجهة نحو التعليم والتكنولوجيا عاملاً حاسماً في تحقيق هذا التحول^(٣).

تظهر التجارب الآسيوية أن القيادة الفاعلة للدولة، مصحوبة بالتخطيط طويل المدى، تعد عاملاً أساسياً لتحقيق التحول التقني بنجاح، لا سيما في البلدان التي تسعى إلى مواكبة التقدم والتنمية^(٤).

يمكننا القول بأن التجارب العالمية تشير إلى وجود تفاوت في مدى تفاعل السياسات العامة مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وذلك وفقاً لاختلاف النظم التنموية للدول. ومع ذلك، تتقاطع هذه التجارب في تأكيدها على أهمية توجيه الاستثمارات نحو تعزيز الإبداع، وبناء الكفاءات البشرية، وتطوير الأطر الإشرافية. وتعد هذه المنهجيات مرجعاً مهماً للدول النامية الساعية إلى صياغة سياسات حكومية فعّالة تواكب التحولات الرقمية وتسهم في تحقيق النمو المرجو.

IIII. المبحث الخامس

التحديات التي تواجه الدول النامية في صياغة سياسات فعّالة

تعاني الدول النامية من تحديات معقدة في تصميم وتنفيذ سياسات عامة تتماشى مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. وتتداخل في هذا السياق العقبات البنيوية والمؤسسية مع محدودية الموارد وضعف القدرات البشرية، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين

(١) البدري، أحمد، *الدولة والتنمية في عصر العولمة*، (الأردن: دار وائل، ٢٠١٦)، ص ١٣٦.
(٢) وعوين، عبد الله، *السياسات العامة والتنمية المستدامة*، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ١١٨.

(٣) شعبان، عبد الحسين، *اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية*، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٩٤.
(٤) هلال، علي الدين، *السياسات العامة: دراسة تحليلية*، (مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٢٠.

طموحات التحول الرقمي والواقع العملي. ونتيجة لذلك، تتأثر فعالية السياسات العامة سلباً، مما يقلل من كفاءتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١).

III.أ. المطلب الأول

فجوة التكنولوجيا وضعف البنى المؤسسية واللوجستية

تُشكل الفجوة التقنية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه البلدان النامية، حيث يتضح وجود تفاوت ملحوظ بين هذه الدول ونظيراتها الرائدة من حيث امتلاك التكنولوجيا واستخدامها بصورة فعّالة. ويشمل هذا التفاوت جوانب متعددة، من بينها قصور البنية التحتية الرقمية، محدودية الوصول إلى الأجهزة الحديثة، وضعف مستوى التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية. وينتج عن هذه الفجوة عرقلة في قدرة السياسات والاستراتيجيات العامة على التأقلم مع احتياجات السوق الرقمية المتزايدة^(٢).

تعاني الدول النامية من مشكلات عدة تتعلق بضعف البنى المؤسسية وغياب التنسيق الفعّال بين الأجهزة الحكومية، إلى جانب افتقارها إلى ضوابط تنظيمية واضحة تضمن إدارة فعالة للتحول التكنولوجي. وفي هذا السياق، يوضح علي الدين هلال أن غياب المؤسسات القوية يؤدي إلى تطوير استراتيجيات تتسم بعدم الاستقرار، حيث تكون عرضة للتأثر بالتغيرات الحكومية، مما يعرقل تحقيق الاستمرارية والتراكم اللازمين لضمان نجاح السياسات طويلة الأمد^(٣).

تواجه الدول النامية تحديات متعددة تتجلى في قصور البنى المؤسسية وغياب التنسيق الفعّال بين الأجهزة الحكومية، فضلاً عن افتقارها إلى ضوابط تنظيمية واضحة ومحددة لإدارة عمليات التحول التكنولوجي. ويرى علي الدين هلال أن غياب مؤسسات فعالة يفضي إلى تبني استراتيجيات غير مستقرة، تعاني من التأثير المستمر بتغير الحكومات، مما ينعكس سلباً على استمراريته وقدرتها على تحقيق التراكم والتنمية المستدامة^(٤).

(١) بوعوين، عبد الله، *السياسات العامة والتنمية المستدامة*، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ١٢١.

(٢) شعبان، عبد الحسين، *اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية*، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ١٠١.

(٣) هلال، علي الدين، *السياسات العامة: دراسة تحليلية*، (مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٢٤.

(٤) البدرى، أحمد، *الدولة والتنمية في عصر العولمة*، (الأردن: دار وائل، ٢٠١٦)، ص ١٤٠.

III.ب. المطلب الثاني

محدودية الموارد البشرية والمالية في دعم التحول التكنولوجي

تعاني الدول الناشئة من نقص حاد في الكفاءات البشرية المؤهلة التي تمتلك القدرة على تصميم وتنفيذ استراتيجيات تقنية فعالة. وتواجه المؤسسات الحكومية في معظم هذه البلدان قصورًا في المهارات التقنية المتخصصة، مما يحد من قدرتها على التكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة واستغلالها بفعالية في عمليات صنع القرار العام^(١).

قلة الموارد المالية تعتبر من العقبات الرئيسية التي تعرقل الاستثمار في تطوير البنية التحتية التقنية، وتمويل الأبحاث العلمية، وتعزيز الابتكار. وتسهم الضغوط المعيشية وارتفاع معدلات الديون في توجيه الأولويات الحكومية نحو تلبية الاحتياجات العاجلة، مما يأتي على حساب الاستثمار المستدام في التقنيات الحديثة ودفع عجلة التحول الرقمي^(٢).

أن نقص التمويل الكافي يحول المقررات التقنية في الدول النامية إلى مجرد شعارات أو تصورات نظرية، مما يمنع تحولها إلى برامج عملية ومستدامة. هذا الواقع يؤدي إلى تراجع ثقة المجتمع بفعالية التغييرات الرقمية وجداها^(٣).

III.ج. المطلب الثالث

ضعف منظومات التعليم والابتكار وتأثيرها على فعالية السياسات

تعد مسألة قصور أنظمة التعليم والبحث العلمي واحدة من العوامل الرئيسية التي تعرقل تحقيق الفاعلية المطلوبة للخطط التنموية في الدول النامية. إذ تعتمد المؤسسات التعليمية في كثير من هذه الدول على أساليب تقليدية لا تتسجم مع متطلبات السوق الرقمية الحديثة، كما أنها تهمل تطوير المهارات التقنية والإبداعية اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة^(٤).

تعاني أنظمة الإبداع من ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الأكاديمية مثل الكليات ومراكز البحوث، وكذلك القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى ظهور فجوة كبيرة بين المعرفة النظرية وتطبيقاتها العملية. وفي هذا السياق، يشير هزله موسى إلى أن غياب بيئة إبداعية

(١) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٥٨.

(٢) بوعوين، عبد الله، السياسات العامة والتنمية المستدامة، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ١٢٥.

(٣) حمادي، محمد، صنع القرار العام في عصر التكنولوجيا، (المغرب: دار الكتاب الحديث، ٢٠٢٠)، ص ١٦٥.

(٤) شعبان، عبد الحسين، اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ١٠٨.

شاملة يُقَدِّد قدرة الدول النامية على تحويل المعرفة العلمية إلى قيمة اقتصادية ملموسة، مما يجعلها تعتمد بشكل أساسي على استهلاك التكنولوجيا بدلاً من تطويرها وتصنيعها^(١).

يؤدي هذا النقص في التعلم والابتكار إلى ضعف كفاءة الإجراءات الحكومية، حيث تفتقر هذه الإجراءات إلى قاعدة معرفية قوية ولا تستند إلى دراسات علمية في تخطيطها وتنفيذها. وهذا ما يتسبب في وجود فجوة بين الأهداف المرجوة لهذه الإجراءات ونتائجها الفعلية على أرض الواقع^(٢).

ينجم عن هذا القصور في التعلم والإبداع انخفاض فعالية التوجيهات العامة، حيث تفتقر هذه التوجيهات إلى قاعدة معرفية قوية وتعتمد بشكل ضعيف على الدراسات العلمية في إعدادها وتنفيذها. وهذا يؤدي إلى وجود فجوة بين الأهداف المرجوة من التوجيهات والنتائج الفعلية التي تتحقق على أرض الواقع^(٣).

يتضح أن التحديات التي تواجه الدول الناشئة في تصميم وتنفيذ خطط فعّالة ليست محصورة في الجوانب التقنية فقط، بل تمتد إلى الأبعاد الهيكلية والمؤسسية بشكل أساسي. وتشمل هذه التحديات فجوة تقنية متزايدة، وضعف البنية المؤسسية، ونقص الموارد المالية، بالإضافة إلى قصور في منظومات التعليم والابتكار. وللتغلب على هذه المشكلات، تقتضي الضرورة تبني مقاربات شاملة وبعيدة المدى تركز على الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الكفاءات المؤسسية، وتهيئة بيئة مواتية لدعم التحولات التقنية المستدامة.

IIIIII.المبحث السادس

إطار سياساتي مقترح لمواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية

نتيجة لما أفرزته التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية من تحديات وفرص، تبرز الحاجة إلى وضع إطار سياساتي شامل ومتناسق. هذا الإطار ينبغي أن يستند إلى مبادئ المرونة والمبادرة، مع تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية على مواكبة المستقبل ورفع مستوى كفاءة العمليات العامة في العصر الرقمي. يمثل هذا النهج أولوية حتمية، خصوصاً بالنسبة للدول النامية، لضمان استثمار التحول التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

(١) موسى، هزله، مقاربات النمو الاقتصادي في عصر الاقتصاد النكي، (دار هزله موسى للنشر، ٢٠٢٠)، ص ٨٢.

(٢) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٦١.

(٣) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٦١.

IIIIII.أ.المطلب الأول

مبادئ بناء سياسات عامة مرنة واستباقية

تعتمد التوجهات العامة المرنة والمبادرة على القدرة على التكيف السريع مع التحولات الاقتصادية والتقنية، مع تجنب الاكتفاء بردود الأفعال المتأخرة. ويوضح عبد القادر عبد الله أن المرونة في التوجهات تشير إلى القدرة على التعديل والتجديد المستمر، مما يتيح استيعاب المستجدات دون الإخلال بالهدف الاستراتيجي العام للدولة^(١).

يُعد البُعد الاستباقي أساساً محورياً في بناء السياسات الحديثة، حيث تسعى الدولة إلى استشراق التغيرات المستقبلية والاستعداد لها من خلال التخطيط بعيد المدى واعتماد أدوات الاستبصار الاستراتيجي، بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع الأزمات بعد وقوعها^(٢).

من الركائز الأساسية كذلك اعتماد النهج التشاركي في صياغة السياسات، من خلال إشراك القطاع الخاص، والمؤسسات العلمية، والمجتمع المدني. هذا يسهم بشكل كبير في تعزيز مستوى القرارات العامة وترسيخ مصداقيتها، لاسيما في القضايا ذات البعد التكنولوجي المعقد^(٣).

IIIIII.ب.المطلب الثاني

متطلبات تعزيز جاهزية الحكومات للتحولات المستقبلية

تتطلب جهود الحكومات لمواجهة التحولات المستقبلية توافر مجموعة من المقومات المؤسسية والبشرية والتقنية. ويأتي في مقدمة هذه المقومات بناء قدرات إدارية وتقنية داخل الأجهزة الحكومية تكون قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستغلالها بفعالية في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم^(٤).

(١) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، دار المسيرة، الأردن، ٢٠١٤، ص ١٦٨.
(٢) حمادي، محمد، صنع القرار العام في عصر التكنولوجيا، دار الكتاب الحديث، المغرب، ٢٠٢٠، ص ١٧٢.

(٣) بو عوين، عبد الله، السياسات العامة والتنمية المستدامة، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، ٢٠١٨، ص ١٣٣.

(٤) البدر، أحمد، الدولة والتنمية في عصر العولمة، دار وائل، الأردن، ٢٠١٦، ص ١٥٠.

يُعد تطوير البنية التحتية الإلكترونية عنصراً أساسياً لتعزيز جاهزية المؤسسات الحكومية، إذ لا يمكن تحقيق فعالية تامة للإجراءات الرقمية في ظل ضعف شبكات الاتصال، أو غياب أنظمة البيانات الموحدة، أو الإخفاق في تأمين الفضاء الرقمي بشكل كافٍ^(١).

علاوة على ذلك، تتطلب الاستعدادات المستقبلية تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لتواكب المستجدات التكنولوجية، وبشكل خاص في مجالات الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، والتجارة الرقمية، والعمل عن بُعد. يهدف ذلك إلى تحقيق توازن مستدام بين تشجيع الإبداع وضمن حماية المصلحة العامة^(٢).

III. ج. المطلب الثالث

توصيات استراتيجية لرفع فعالية السياسات العامة في العصر الرقمي

في إطار تحسين كفاءة البرامج الحكومية في العصر الرقمي، تبرز ضرورة وضع تخطيطات وطنية شاملة للتحويل الرقمي، تكون ذات أهداف محددة وواضحة، مع ترتيب الأولويات بما يضمن قابليتها للتطبيق والقياس. ويؤكد عبد الحسين شعبان أن غياب الرؤية الاستراتيجية يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف النتائج التنموية للسياسات العامة^(٣).

تشير الدراسات إلى أهمية الاستثمار الكبير في الموارد البشرية من خلال تطوير نظم التعليم وبرامج التدريب المستمر، مع مواءمتها لاحتياجات السوق الرقمي. يهدف ذلك إلى تمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة لتنفيذ الخطط التقنية وتحقيق أهدافها بكفاءة^(٤). من بين التوصيات الاستراتيجية أيضاً اعتماد السياسات المستندة إلى الأدلة من خلال توظيف البيانات الضخمة، واستخدام التحليل الحاسوبي، وتقييم النتائج. يُسهم هذا النهج في تعزيز كفاءة القرارات الحكومية وتقليل الهدر في الموارد^(٥).

تبرز أيضاً أهمية تعزيز التعاون الجغرافي والدولي في مجال التكنولوجيا والإبداع، حيث يسهم ذلك في تبادل المعلومات والخبرات، إلى جانب تقليص الفجوة الرقمية، خاصة بالنسبة للدول النامية^(٦).

- (١) رضوان أبو شعيشع، الاقتصاد الرقمي، (منشورات إلكترونية، ٢٠١٨)، ص ١٣٤.
- (٢) عبد الله، عبد القادر، مدخل إلى علم السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة، ٢٠١٤)، ص ١٧١.
- (٣) شعبان، عبد الحسين، اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية، (الأردن: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ١١٥.
- (٤) موسى، هزله، مقاربات النمو الاقتصادي في عصر الاقتصاد الرقمي، (دار هزله موسى للنشر، ٢٠٢٠)، ص ٩٠.
- (٥) هلال، علي الدين، السياسات العامة: دراسة تحليلية، (مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٣٥.
- (٦) بوعوين، عبد الله، السياسات العامة والتنمية المستدامة، (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨)، ص ١٣٨.

يؤكد الإطار السياسي المقترح أن التعامل مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية يتطلب وضع سياسات عامة تتسم بالمرونة والابتكار والتكامل، تقوم على رؤية استراتيجية طويلة المدى، مع التركيز على الاستثمار في العنصر البشري والمؤسسات وكذلك التكنولوجيا. وتُعد هذه المقاربة شرطاً أساسياً لتحويل التغيرات الرقمية من كونها تحديات تعيق التقدم إلى عوامل دعم تساهم في تعزيز النمو المستدام ورفع مستوى القدرة التنافسية الوطنية.

الخاتمة

يتناول هذا البحث تأثير السياسات الحكومية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والتقنية المتسارعة التي يشهدها العالم الحديث، مدفوعاً بالتطورات في مجالات الأتمتة، الذكاء الاصطناعي، واقتصاد المعرفة. يهدف العمل إلى تحليل استجابة الحكومات لهذه التحولات، بالإضافة إلى تقييم قدرتها على وضع خطط شاملة ومرنة تساهم في تحقيق نمو مستدام، تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، والحفاظ على التماسك الاجتماعي. من خلال الإطار النظري والتحليلي، واستعراض التجارب الدولية، مع التركيز على تحديات الدول الناشئة وطرح مجموعة من الإجراءات المقترحة للتعامل معها، توصل البحث إلى سلسلة من النتائج والتوصيات التي توفر أساساً معرفياً ومنهجياً يمكن البناء عليه في هذا المجال.

أولاً : الاستنتاجات

- ١- كشفت الدراسة أن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية أعادت تشكيل أدوار الحكومة، فلم يعد دورها محصوراً في التدخل المباشر بمجريات الاقتصاد، بل توسع ليشمل مهام التنظيم، التوجيه، التحفيز، وتهيئة بيئة داعمة للإبداع والانتقال إلى العالم الرقمي.
- ٢- يتضح أن نجاح المبادرات الحكومية بات يعتمد بشكل كبير على مدى قدرتها على دمج التكنولوجيا في محتواها وطرق تصميمها وتنفيذها، إذ أصبحت النماذج التقليدية غير القابلة للتكيف عاجزة عن مواكبة سرعة التغيرات الجارية.
- ٣- أكدت التجارب العالمية في كل من الولايات المتحدة، أوروبا، وآسيا أن دعم البحث العلمي، الاستثمار في الكفاءات البشرية، وتطوير البنية التحتية التقنية يمثل ركائز أساسية لتحقيق التحول الرقمي ودفع عجلة التقدم الاقتصادي المستدام.
- ٤- أظهرت الدراسة أن الدول النامية تواجه تحديات معقدة، تتجلى في الفجوة التقنية، ضعف النظم التنظيمية، محدودية الموارد البشرية والمادية، ونقص فعالية منظومات التعليم والابتكار، مما يعيق تحقيق الأهداف العامة لخططها التنموية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يوصي البحث بما يلي:

- ١- الحاجة إلى وضع رؤية استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والتقنية والتعليمية والمجتمعية، مع ضمان وضوح الأهداف وسهولة التطبيق وإمكانية التقييم والمساءلة.
- ٢- تعزيز كفاءة الإجراءات الحكومية من خلال اعتماد آليات مستمرة للمراجعة والتطوير، مما يساعدها على التكيف مع التحولات المجتمعية والتكنولوجية دون الإضرار بالاستقرار المؤسسي.
- ٣- الاستثمار المكثف في الموارد البشرية عن طريق إصلاح نظام التعليم والتدريب، مع التركيز على تطوير المهارات الرقمية، والابتكار، والتفكير النقدي، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل المستقبلية.
- ٤- إنشاء إطار تشريعي ومؤسسي متين يواكب التطورات التقنية، خاصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، والعمل الافتراضي، والتجارة الرقمية.
- ٥- تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات العامة، بما يسهم في تحسين جودة القرارات وزيادة قبولها من قبل المجتمع.
- ٦- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة مع مراعاة الخصوصيات المحلية، مع تكثيف التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي في مجال التكنولوجيا وتبادل المعرفة.

ثالثاً: آفاق البحث المستقبلية

يفتح هذا البحث آفاقاً متعددة للدراسات المستقبلية، من أبرزها:

- ١- دراسة متعمقة للمقارنات بين الدول النامية من حيث أساليب تعاملها مع التحول الرقمي، وتأثير ذلك على كفاءة وفعالية السياسات العامة وتوجهاتها.
- ٢- استكشاف الأبعاد الأخلاقية والقانونية المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي، وتأثيراتها على صياغة المناهج العامة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- ٣- تحليل تأثير التحول الرقمي على تعزيز العدالة الاجتماعية وإيجاد فرص اقتصادية جديدة داخل المجتمعات النامية.
- ٤- بحث دور البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم عملية اتخاذ القرار على المستوى الحكومي، ومدى إسهامها في تحسين جودة السياسات العامة.
- ٥- التوسع في دراسة مفاهيم الإدارة الرقمية والدولة العصرية، باعتبارهما إطارين مستقبليين لإدارة الشأن العام وتنظيمه بفعالية أكبر.

المصادر

أولاً: الكتب:

- ١- أبو شعيشع، رضوان، الاقتصاد الرقمي، منشورات إلكترونية، ٢٠١٨.
 - ٢- البدري، أحمد ، الدولة والتنمية في عصر العولمة، عمان – الأردن: دار وائل للنشر، ٢٠١٦.
 - ٣- بوعوين، عبد الله ، السياسات العامة والتنمية المستدامة، الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٨.
 - ٤- حمادي، محمد ، صنع القرار العام في عصر التكنولوجيا، الدار البيضاء – المغرب: دار الكتاب الحديث، ٢٠٢٠.
 - ٥- شعبان، عبد الحسين ، اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية، عمان – الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
 - ٦- عبد الله، عبد القادر ، مدخل إلى علم السياسات العامة، عمان – الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
 - ٧- العزاوي، مهند ، مفهوم وخصائص السياسة العامة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠.
 - ٨- الفقيه، سامي ، دور السياسات العامة في الاقتصاد المعرفي، الرياض – السعودية: جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠.
 - ٩- الفهداوي، عبد الكريم، النظام السياسي وتحليل السياسات العامة، بغداد – العراق: دار الحكمة، ٢٠١٨.
 - ١٠- موسى، هزله، مقاربات النمو الاقتصادي في عصر الاقتصاد الذكي، دار هزله موسى للنشر، ٢٠٢٠.
 - ١١- نادر، سامي ، السياسات التكنولوجية في الولايات المتحدة، القاهرة – مصر: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٨.
 - ١٢- هلال، علي الدين، السياسات العامة: دراسة تحليلية، القاهرة – مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
- ثانياً: المجلات العلمية:

- ١- بن مسعود، عمر ، "الحوكمة الرقمية والتحول في صنع السياسات"، مجلة تكنولوجيا الحكومة، (٢٠٢٣).
- ٢- بوريش، رياض ، "السياسات العامة: مدخل نظري"، مجلة العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (٢٠١٩).

- ٣- بوشارب، منى ، "السياسات الرمزية وأثرها في الاستقرار السياسي"، مجلة دراسات الدولة، (٢٠٢٢).
- ٤- حاجي، عبد الحليم ، "تحولات الدولة في ظل الثورة الرقمية"، مجلة البحوث السياسية، (٢٠٢٢).
- ٥- حسين، فرح ضياء ، "تصنيفات السياسات العامة وأدوارها التنموية"، مجلة الإدارة العامة، (٢٠٢١).
- ٦- كشك، حنان محمد عاطف، التحول الرقمي وتغير متطلبات سوق العمل"، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، ٢٠٢٣.